

الاتحاد السوفياتي حيث قام هناك بأمور عظيمة لخدمة الفكرة الصهيونية (هارتس ٧٩/٩/٣) .
وخلال الجزء الأول من شهر أيلول الماضي استولى الجيش الإسرائيلي على مساحات من أراضي قرية بيت قاد ، في منطقة جنين بالذريعة المعهودة « دواعي الأمن » ولم يشفع للسكان العرب احتجاجهم على كون الاستيلاء يشمل أراضي مزروعة ، وفي الوقت نفسه استولى الجيش الإسرائيلي أيضا على مساحة أخرى من الأرض تقدر بـ ١٦٠٠ دونم تخص قرية دير شيا في منطقة طولكرم بنفس الحجة .

ويبدو أن الفهم الإسرائيلي لم يقتصر على الأرض فقط ، وإنما يشمل المواشي التي تخص فلاحين عربيا ، فقد صادرو رجال « الداورية الخضراء » المكلفة بحراسة المزارع اليهودية والمعروفة بأعمالها الحميدة ضد سكان عرب القنب ، قطيعاً من الماعز - يتكون من ١٠٦ رأس ماعز و ٢٥ حصلا - يخص أهالي قرية جالبا في منطقة حلحول . وعند مطالبة الأهالي باستعادة مواشيهم ، اتضح أن قطع الماعز قد تبع (دافار ٧٩/٩/١٠) .

وفي هذه الأثناء استمرت شركة هيمنتوتا التابعة للوكالة اليهودية في استملاك مزيد من الأراضي العربية دون التورع عن استخدام أساليب الغش والخداع وحتى « الإغراء » كما حدث للشايخ الطاعن في السن سالم العصامرة البالغ من العمر ثمانين عاماً ونبياً . فقد أفتق سمسارة الشركة الشايخ العجوز بالانتقال من قرية حوسان بالقرب من بيت لحم إلى ضواحي تل أبيب العيش هناك برفقة امرأة يهودية وهناك وقع للسمسارة على انتقال أرضه - ٤٠٠ دونم - إلى شركة هيمنتوتا ، مما حدا بإبناؤه إلى تقديم شكوى للمحاكم الإسرائيلية ضد عملية الغش هذه . ومن الجدير بالذكر أن المحاكم الإسرائيلية تشهد مؤخراً كما يقول يهودا البطاني (هارتس ، ٧٩/٩/٢) ، « شكاوى غير قليلة » حول أعمال الغش ، التي تنتقل بواسطتها ملكية أراضي عربية إلى شركات يهودية عن طريق السمسارة .

اقامة مستوطنات جديدة

وسط أعمال مصادرة الأراضي والاستيلاء عليها ، نشطت سلطات الاحتلال في اقامة وقائع جديدة في المناطق الفلسطينية والسورية المحتلة . مع اعداد خطط استيطانية لاندخال تلك المناطق في طور التهويد . ففي قطاع غزة أقيمت عند نهاية آب الماضي مستوطنة جديدة تحمل اسم « جاني طال » وحرص

المنطقة ، بيد انها تراجعت عن تحقيق ذلك إلى أن تروت مؤخراً مصادرتها ، ويتطلب قرار المصادرة ليس فقط اقامة مساكن لليهود بل أيضا هدم جميع المباني العربية القائمة (انظر هارتس ، ٧٩/٨/١٧) .

ومن الملفت للنظر الحجة المرافقة لقرار المصادرة ضد البناء العربي « غير المرخص » وتواجد اعداد من سكان الضفة الغربية في المدينة . ومن بين قادة هذه الحملة دانييل بلوخ (دافار ٧٩/٩/٢) الذي حذر من خطر البناء العربي على المشروع الصهيوني بقوله : « ان حجم البناء غير الشرعي في القدس الشرقية يثير الدهشة » فمن مجموع ١٢٠٠ منزل جديد أقيمت بين حزيران ١٩٦٨ وكانون الثاني ١٩٧٩ ، صدرت تصاريح قانونية لـ ١٢٦ منزلا فقط . وإذا ما أضفنا إلى ذلك وجود ٢٥٠٠ من سكان يهودا والسامرة يعيشون بشكل دائم في القدس ، فاننا نذكر التفوق الجدي لانتهاك الميزان الديمغرافي في المدينة ، ويجب ان تثير هذه المعطيات القلق سواء بالنسبة لعل الحكومة ، أو بالنسبة لتحديد مكانة القدس كعاصمة وكمدينة موحدة » .

إلى جانب النشاط الرامي لتهويد مدينة القدس ، استولت سلطات الاحتلال على قطعة أرض مساحتها ٥٠٠ دونم تخص فلاحين عربيا من قرية نعالين في قضاء رام الله ، بفرض اقامة مستوطنة اسرائيلية هناك تحمل اسم « متتياهو » . وترجع المزارعون العرب إلى محكمة « العدل » العليا في اسرائيل لاستعادة ممتلكاتهم ، مدعومين من بعض الأوساط اليهودية . وعلى رأسها المفيد احتياط متتياهو بيك الذي أكد أن الاستيلاء على تلك الأراضي لم يكن لأسباب أمنية ، بيد أن محكمة « العدل » أجازت الاستيلاء بفتوى جديدة في القاموس الصهيوني الامني تنص على « ان البرمجة العسكرية يجب ان تأخذ بعين الحسبان ليس فقط المخاطر القائمة ، وإنما أيضا المخاطر التي قد تتكون نتيجة تطور ديناميكي في المنطقة » (معاريف ، ٧٩/٨/٢٦) .

ومن الجدير بالذكر أن محكمة « العدل » العليا اصدرت مؤخراً حكماً بتخفيف العقوبة على المستوطن افيجدور أرسكين من سكان كريات أربع من سبعة شهور إلى مئة يوم بعد أن جرمته محكمة اسرائيلية باقتحام منزلين عربيين مع رفيقين له وضرب ساكنيهما وتحطيم الأثاث . وقد اخذت محكمة « العدل » بأقوال الدفاع الذي امتدح تاريخ المتهم في